A/C.3/52/L.28*
10 November 1997
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١٠٧ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين،
والمسائل الإنسانية

الاتحاد الروسي، أرمينيا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال،
بيلاروس، جورجيا، الدانمرك، السويد، طاجيكستان، فرنسا،
فنلندا، قيرغيزستان، كندا، لكسمبرغ، النرويج، الولايات
المتحدة الأمريكية، اليونان: مشروع قرار

متابعة المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين
والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في بلدان رابطة
الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١١٣/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٧٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٥١/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وعلى وجه الخصوص قرارها ٧٠/٥١
المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١) وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢)،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

(١) A/52/274 و Corr.1.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون الملحق رقم ١٢ (A/52/12).

وإذ تدرك حدة مشاكل الهجرة والتشرد في بلدان رابطة الدول المستقلة،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة من أجل وضع استراتيجيات وأدوات عملية لبرامج أكثر فعالية في مجال بناء القدرات وتعزيزها بهدف تلبية الاحتياجات المتعلقة بمختلف نواحي الاهتمام بالنسبة لبلدان رابطة الدول المستقلة،

واقترانها منها بضرورة مواصلة تعزيز التدابير العملية الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر^(٣)،

وإذ تؤكد من جديد ما ارتآه المؤتمر من أن المسؤولية الرئيسية عن معالجة مشاكل تشرد السكان تقع على عاتق البلدان المتضررة نفسها، والاعتراف في الوقت نفسه بضرورة تعزيز الدعم الدولي للجهود الوطنية المبذولة من جانب بلدان رابطة الدول المستقلة والرامية إلى التنفيذ الفعال لهذه المسؤوليات في إطار برنامج العمل،

وإذ تشير إلى أن حماية وتشجيع حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية هي أمور أساسية لمنع التشريد الجماعي للسكان،

وإذ تضع في اعتبارها أنه ينبغي تيسير التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في برنامج العمل، وأنه لا يمكن ضمان ذلك إلا من خلال التعاون وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها في هذا الخصوص جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المهمة بالأمر وغيرها من الجهات الفاعلة،

وإذ تشير إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين^(٤) وبروتوكولها لعام ١٩٦٧^(٥) وتكرر تأكيد أهميتهما،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١) وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢)؛

٢ - تلاحظ النتائج الإيجابية التي حققتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر وتدعو هذه المنظمات إلى مواصلة توجيه الأنشطة الجارية والمقبلة ذات الصلة بمتابعة المؤتمر؛

(٣) A/51/341 و Corr.1، المرفق، التذييل.

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٩، العدد ٢٥٤٥.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ٦٠٦، العدد ٨٧٩١.

٣ - ترحب بالجهود التي بذلتها حكومات بلدان في رابطة الدول المستقلة، والتي قامت، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، باتخاذ تدابير عملية لتنفيذ برنامج العمل؛

٤ - تدعو جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية مركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ وتنفيذهما تنفيذًا كاملاً، إلى أن تفعل ذلك؛

٥ - تقدّر الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سبيل دعم تنفيذ برنامج العمل في بلدان رابطة الدول المستقلة وتشدد على ضرورة استجابة المجتمع الدولي على نحو موات لنداءات طلب الموارد الموجهة من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة؛

٦ - تطلب إلى الدول والمنظمات الدولية المهمة بالأمر تقديم الدعم في أشكاله ومستوياته الملائمة لغرض التنفيذ العملي لبرنامج العمل بروح من التضامن وتقاسم الأعباء؛

٧ - تدعو المؤسسات المالية الدولية وغيرها على الإسهام في تمويل المشاريع والبرامج ضمن إطار تنفيذ برنامج العمل؛

٨ - تدعو بلدان رابطة الدول المستقلة إلى تكثيف التعاون الثنائي ودون الإقليمي في حفظ التوازن بين الالتزامات والمصالح في العملية المؤدية إلى تنفيذ برنامج العمل؛

٩ - تطلب إلى حكومات بلدان رابطة الدول المستقلة مواصلة تعزيز التزامها بالمبادئ التي يقوم عليها برنامج العمل وبخاصة، مبادئ حقوق الإنسان وحماية اللاجئين وتوفير دعم سياسي رفيع المستوى لكفالة إحراز تقدم في تنفيذه؛

١٠ - تؤكد ضرورة تنفيذ توصيات برنامج العمل المتصلة بكفالة احترام حقوق الإنسان باعتبار ذلك عاملاً هاماً في إدارة تدفقات اللاجئين وترسيخ الديمقراطية، وسيادة القانون والاستقرار؛

١١ - تحث مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على أن يضع في اعتباره، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عناصر برنامج العمل التي تتصل بولايته؛

١٢ - تشجع إشراك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في متابعة المؤتمر، وتدعوها إلى إبداء تأييد أقوى لعملية إجراء حوار بناء متعدد الجنسيات بين مجموعة واسعة من البلدان المعنية واتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل تنفيذ توصيات المؤتمر تنفيذا تاما؛

١٣ - تطلب من حكومات بلدان رابطة الدول المستقلة وكذلك من المنظمات الدولية أن تواصل تعزيز تعاونها مع المنظمات غير الحكومية وأن تعمل على زيادة إشراكها في تنفيذ نتائج المؤتمر ومتابعة أعماله؛

١٤ - تطلب أيضا من مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تعمل على تعزيز الصلات مع سائر الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية مثل مجلس أوروبا، واللجنة الأوروبية وغيرها من مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات الإنمائية والمالية من أجل معالجة مجموعة واسعة من المسائل المعقدة معالجة أفضل في إطار برنامج العمل؛

١٥ - تعترف بأهمية اتخاذ تدابير تقوم على التقيد التام بجميع مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني ومعايير حقوق الإنسان الدولية لمنع نشوء حالات تفضي إلى تدفق موجات جديدة من اللاجئين والمشردين وأشكال أخرى من التشريد القسري؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل؛

١٧ - تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثالثة والخمسين في إطار البند المناسب من جدول الأعمال.